

المحاضرة الخامسة عشرة: التعليق والإلغاء.

وخص بالتعليق والإلغاء ما ... من قبل هب والأمر هب قد ألزما

كذا تعلم ولغير الماض من ... سواهما اجعل كل ماله زكن

قدم أن هذه الأفعال قسما أحدهما أفعال القلوب والثاني أفعال التحويل فأما أفعال القلوب فتتقسم إلى متصرفة وغير متصرفة فالمتصرفة ما عدا هب وتعلم فيستعمل منها الماضي نحو ظننت زيدا قائما وغير الماضي وهو المضارع نحو أظن زيدا قائما والأمر نحو ظن زيدا قائما واسم الفاعل نحو أنا ظان زيدا قائما واسم المفعول نحو زيد مظنون أبوه قائما فأبوه هو المفعول الأول وارتفع لقيامه مقام الفاعل وقائما المفعول الثاني والمصدر نحو عجبت من ظنك زيدا قائما ويثبت لها كلها من العمل وغيره ما ثبت للماضي. وغير المتصرف اثنان وهما هب وتعلم بمعنى اعلم فلا يستعمل منهما إلا صيغة الأمر كقوله:

تعلم شفاء النفس قهر عدوها ... فبالغ بلطف في التحيل والمكر

وقوله:

فقلت أجزني أبا مالك ... وإلا فهبني امرأ هالكا

واختصت القلبية المتصرفة بالتعليق والإلغاء فالتعليق هو ترك العمل لفظا دون معنى لمانع نحو ظننت لزيد قائم فقولك لزيد قائم لم تعمل فيه ظننت لفظا لأجل المانع لها من ذلك وهو اللام ولكنه في موضع نصب بدليل أنك لو عطفت عليه لنسبت نحو ظننت لزيد قائم وعمرا منطلقا فهي عاملة في لزيد قائم في المعنى دون اللفظ .

والإلغاء هو: ترك العمل لفظا ومعنى لا لمانع نحو زيد ظننت قائم فليس لظننت عمل في زيد قائم لا في المعنى ولا في اللفظ.

ويثبت للمضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثبت للماضي نحو: أظن لزيد قائم وزيد أظن قائم وأخواتها. وغير المتصرفة لا يكون فيها تعليق ولا إلغاء وكذلك أفعال التحويل نحو صير وأخواتها.

وجوز الإلغاء لا في الابتدا ... وانو ضمير الشأن أو لام ابتدا

في موهم إلغاء ما تقدا ... والتزم التعليق قبل نفي ما

وإن ولا لام ابتداء أو قسم ... كذا والاستفهام ذا له انحتم

يجوز إلغاء هذه الأفعال المتصرفة إذا وقعت في غير الابتداء كما إذا وقعت وسطاً نحو زيد ظننت قائم أو آخراً نحو زيد قائم ظننت وإذا توسطت فقيل الأعمال والإلغاء سيان وقيل الأعمال أحسن من الإلغاء وإن تأخرت فالإلغاء أحسن وإن تقدمت امتنع الإلغاء عند البصريين فلا تقول ظننت زيد قائم بل يجب الأعمال فتقول ظننت زيدا قائماً فإن جاء من لسان العرب ما يوهم إلغائها متقدمة أول على إضمار ضمير الشأن كقوله:

أرجو وآمل أن تدنو مودتها ... وما إخال لدينا منك تنويل

فالتقدير: وما إخاله لدينا منك تنويل فالهاء ضمير الشأن وهي المفعول الأول ولدينا منك تنويل جملة في موضع المفعول الثاني وحينئذ فلا إلغاء أو على تقدير لام الابتداء كقوله:

كذاك أدبت حتى صار من خلقي ... أني وجدت ملاك الشيمة الأدب

التقدير: أني وجدت لملاك الشيمة الأدب فهو من باب التعليق وليس من باب الإلغاء في شيء.

وذهب الكوفيون وتبعهم أبو بكر الزبيدي وغيره إلى جواز إلغاء المتقدم فلا يحتاجون إلى تأويل البيتين. وإنما قال المصنف وجوز الإلغاء لينبه على أن الإلغاء ليس بلازم بل هو جائز فحيث جاز الإلغاء جاز الأعمال كما تقدم وهذا بخلاف التعليق فإنه لازم ولهذا قال والترم التعليق.

فيجب التعليق إذا وقع بعد الفعل ما النافية نحو ظننت ما زيد قائم أو إن النافية نحو علمت إن زيد قائم ومثلوا له بقوله تعالى: {وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا} وقال بعضهم ليس هذا من باب التعليق في شيء لأن شرط التعليق أنه إذا حذف المعلق تسلط العامل على ما بعده فينصب مفعولين نحو ظننت ما زيد قائم فلو حذف ما لقلت ظننت زيدا قائماً والآية الكريمة لا يتأتى فيها ذلك لأنك لو حذف المعلق وهو إن لم يتسلط تظنون على لبثتم إذ لا يقال وتظنون لبثتم هكذا زعم هذا القائل ولعله مخالف لما هو كالمجمع عليه من أنه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وشبهها يشهد لذلك.

وكذلك يعلق الفعل إذا وقع بعده لا النافية نحو ظننت لا زيد قائم ولا عمرو أو لام الابتداء نحو ظننت لزيد قائم أو لام القسم نحو علمت ليقومن زيد ولم يعدها أحد من النحويين من المعلقات أو الاستفهام ولو صور ثلاث أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام نحو علمت أيهم أبوك الثانية أن يكون مضافا إلى اسم استفهام نحو علمت غلام أيهم الثالثة أن تدخل عليه أداة الاستفهام نحو علمت أزيد عندك أم عمرو وعلمت هل زيد قائم أم عمرو.

لعلم عرفان وظن تهمة ... تعدية لواحد ملتزمه

إذا كانت علم بمعنى عرف تعدت إلى مفعول واحد كقولك علمت زيدا أي عرفته ومنه قوله تعالى: {وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا}. وكذلك إذا كانت ظن بمعنى اتهم تعدت إلى مفعول واحد كقولك ظننت زيدا أي اتهمته ومنه قوله تعالى: {وَمَا هُوَ عَلَى الْعَيْبِ بِضَنِينٍ} أي بمتهم.

ولرأى الرؤيا انم ما لعلماء ... طالب مفعولين من قبل انتمى

إذا كانت رأى حلمية أي للرؤيا في المنام تعدت إلى المفعولين كما تتعدى إليهما علم المذكورة من قبل وإلى هذا أشار بقوله ولرأى الرؤيا انم أي انسب لرأى التي مصدرها الرؤيا ما نسب لعلم المتعدية إلى اثنين فعبر عن الحلمية بما ذكر لأن الرؤيا وإن كانت تقع مصدرا لغير رأى الحلمية فالمشهور كونها مصدرا لها . ومثال استعمال رأى الحلمية متعدية إلى اثنين قوله تعالى: {إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا} فالياء مفعول أول وأعصر خمرا جملة في موضع المفعول الثاني وكذلك قوله:

أبو حنش يورقني وطلق ... وعمار وآونة أثالا

أراهم رفقتي حتى إذا ما ... تجافى الليل وانخزل انخزالا

إذا أنا كالذي يجري لورد ... إلى آل فلم يدرك بلالا

فالهاء والميم في أراهم المفعول الأول ورفقتي هو المفعول الثاني.

